

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٢

شحن فاروق الأول ملك مصر

هژر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" الفرع ١ "الديوان العام والتعليم" الباب الثاني "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج تحت بند ١١ "إعانات" لسد العجز في ميزانية جامعة فاروق الأول .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفور العامة للميزانية .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣ في الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد الوارد تحت هذا الباب لتأثيث المعامل .

ويستوى ما يعرف من هذا الاعتماد بزيادة إطاعة الحكومة لجامعة فاروق الأول بما يوازيه .

مادة ٣ - هلى وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مأمر بأن يهضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يلقى فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر ما بين فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٢ (٣٠ مارس سنة ١٩٤٣)

فاروق

مأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء
كامل هدى محمد هجيب الهللى هصطفى النحاس

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٢

شحن فاروق الأول ملك مصر

هژر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣ قسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٥ "المحاكم الشرعية" باب ٢ "مصرفات عمومية"

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣

شحن فاروق الأول ملك مصر

هژر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" في الفرعين المبيينين بعد اعتماد إضافي قدره ٦٣,٠٠٠ جنيه (ثلاثة وستون ألف جنيه) لمقابلة زيادة أجور العمال .

جيب

٤٩٥٠٠ فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ٦ "أجور عمال"

٢٤٤٠ فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ٢٦ "أجور عمال"

٤٠٦٠ فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ٢٧ "صيانة وترميمات"

٧٠٠٠ فرع ٦ "مصلحة المجرى الرئيسية" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ٨ "أجور عمال للصيانة"

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - هلى وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مأمر بأن يهضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يلقى فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر ما بين فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٢ (٣٠ مارس سنة ١٩٤٣)

فاروق

مأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
كامل هدى هنان هحرم هصطفى النحاس